June 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر

الدورة السابعة والثلاثون

روما، 25 يونيو/حزيران – 2 يوليو/تموز 2011

حالة الأغذية والزراعة

موجز

تستعرض هذه الوثيقة تطوّرات الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية إستناداً إلى المعلومات المتوفّرة منذ يونيو/حزيران 2011، وتلفت الانتباه إلى تأثيرات الأسعار المرتفعة للأغذية وتقلّب الأسعار والنمو الاقتصادي الضعيف على مستوى الجوع ونقص التغذية في العالم. وتصف الوثيقة إنتاج المواد الغذائية والسلع الزراعية واستهلاكها وتجارتها على المستويين العالمي والإقليمي وتناقش التدابير الضرورية لتحسين قدرة الأسواق على الصمود أمام التقلبات السعرية والاقتصادية. وتتوفّر المزيد من المعلومات الحديثة بشأن سوق السلع وأسعارها في الطبعات الأخيرة من نشرة توقّعات الأغذية، وراصد أسعار الأغذية العالمية، ونشرة توقّعات المحاصيل وحالة الأغذية وتقرير حالة الأغذية في العالم ومنتجات إعلامية أخرى صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

المؤتمر مدعوّ إلى:

- أخذ العلم بأن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية هو حالياً دون المستويات التي كان عليها في خلال أزمة أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007–2008.
- مراجعة الدروس المستفادة من الأزمات السعرية الغذائية والمالية الأخيرة بحيث تساعد استجابات السياسات المستقبلية على التخفيف من المخاطر المرافقة لتقلّب الأسعار وإدارتها من خلال تعزيز قدرة النظام العالمي للأغذية على الصمود وحماية الفئات الأشد ضعفاً من الصدمات.
- اعتماد استجابة منظمة الأغذية والزراعة إزاء أسعار المواد الغذائية المرتفعة والمتقلبة في مجالات معلومات السوق وتحليلها، ومشورة السياسات، وبناء القدرات.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

بيان المحتويات

		الصفحة
أولاً–	مقدّمة	3
ثانياً–	الاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية: ارتفاع الأسعار وزيادة تقلّبها	3
	(أ) الرقم الدليلي الدولي لأسعار الأغذية	3
	(ب) الأسعار الدولية للسلع الزراعية	4
	(ج) تزايد القلق بشأن تقلّب الأسعار	6
	(د) الأسعار المحلية للأغذية	8
	(هـ) إستجابة منظمة الأغذية والزراعة لارتفاع الأسعار وتقلّبها	8
ثالثاً–	نقص التغذية وأسبابه	9
	(أ) الاتجاهات في نقص التغذية	9
	(ب) قابلية الأمن الغذائي للتأثر بالصدمات	11
	(ج) الحالات الطارئة في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في مجال الأغذية	14
رابعاً–	إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها	16
	(أ) الاتجاهات العالمية، 2001-2010	16
	(ب) الاتجاهات الإقليمية، 2000-2010	17
خامساً–	الاستنتاجات	26

أولاً – مقدّمة

1– تستعرض هذه الوثيقة التطوّرات في اسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية والمحلية وتركّز بصورة خاصة على التقلّب في هذه الأسعار وتستخلص الدروس من التجارب الأخيرة. وكذلك، تتناول المستويات والاتجاهات السائدة في مجال الجوع ونقص التغذية في العالم في ظلّ التطوّرات التي شهدتها الأسواق الزراعية والاقتصاد العالمي مؤخراً. ثم تصف الوثيقة جوانب إنتاج المواد الغذائية والسلع الزراعية واستهلاكها وتجارتها على المستويين العالمي والإقليمي. وتركّز ايضاً على تزايد القلق بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتفاقم تقلبها، والتدابير الضرورية لتعزيز قدرة الأسواق على تحمّل هذه الصدمات السعرية والاقتصادية.

ثانياً – الاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية: ارتفاع الأسعار وزيادة تقلّبها[1]

ألف– مؤشر أسعار الأغذية الدولية

2– اتّبعت أسعار الأغذية الدولية الحقيقية مساراً تراجعياً طويل الأمد منذ عام 1961 إنما يبدو أن هذا التراجع توقّف في بداية الألفية الثانية. وبالفعل، تراجع المؤشر السنوي لأسعار الأغذية في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة الممتدة بين العامين 1961 و2000 لكنه عاد إلى الارتفاع مجدداً في بداية هذه الألفية حتى بلغ ذروته بشكل حاد عامي 2007 و2008 (الشكل 1). وعلى الرغم من أن الأسعار الدولية للسلع الغذائية عادت إلى مستوى معتدل في عام 2009، فقد ارتفعت مجدداً في عام 2010 وباتت الأسعار الحقيقية الآن أعلى بنسبة 50 في المائة مقارنة مع المستوى الذي كانت عليه قبل عشر سنوات من ذلك.

3– ومن وجهة نظر تاريخية، لم تكن التطورات في الأسعار التي شهدها العقد الأخير غير مسبوقة؛ فقد بلغت أسواق الأغذية مثلاً ذروة حادة خلال " الأزمة العالمية للأغذية" التي حدثت في الفترة 1973-1975. على أنه يبدو أن حقبة تراجع الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية قد انتهت، أو أقلّه توقّفت، وتشير التوقعات إلى أن الأسعار ستبقى أعلى من اتجاهها الطويل الأجل طيلة العقد القادم نظراً إلى السياسات القائمة والاتجاهات الإنتاجية والسكانية وافتراضات الاقتصاد الكلّي.

[1] منذ صياغة هذه الوثيقة، وفّرت منظمة الأغذية والزراعة المزيد من المعلومات عن مؤشرات الأسعار المعروضة في الشكلين 2 و3 من هذه الوثيقة. وللاطّلاع على أحدث المعلومات وأكثرها شمولية بشأن مؤشرات أسعار المواد الغذائية، بإمكان القرّاء العودة إلى أعداد المنظمة لشهر يونيو/حزيران 2011 من *نشرة توقّعات الأغذية*، *و راصد أسعار الأغذية العالمية*، *ونشرة توقّعات المحاصيل وحالة الأغذية*، *وتقرير حالة الأغذية في العالم* ومواد إعلامية أخرى صادرة عن المنظمة.

الشكل 1: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة السنوي لأسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية، 1961–2010

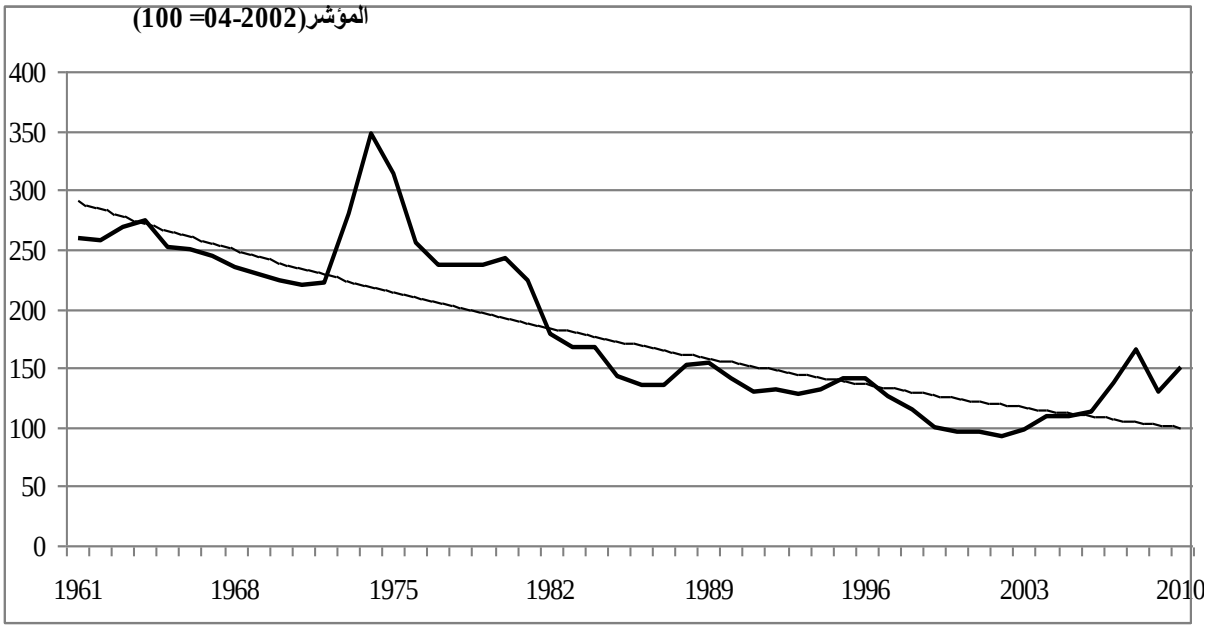

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملاحظات: حُسب باستخدام الأسعار الدولية للحبوب والبذور الزيتية واللحوم ومنتجات الألبان والسكر. ويُحسَب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الرسمي لأسعار الأغذية اعتباراً من عام 1990. وفي هذا الشكل، جرى الرجوع بهذا المؤشر إلى عام 1960 باستخدام معلومات أسعار بديلة. ويقيس المؤشر التحرّكات في الأسعار الدولية وليس الأسعار المحلية بالضرورة. ويُستخدَم معامل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة الإسمية.

باء – الأسعار الدولية للسلع الزراعية[2]

4– يبيّن الشكل 2 المؤشر الشهري لأسعار الأغذية المتعلق بالسلع الرئيسية التي يشملها المؤشر (الحبوب، الزيوت، الألبان، اللحوم، السكر) للفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني 2007 إلى مايو/أيار 2011 ضمناً. وأثناء أزمة أسعار الأغذية التي حدثت في الفترة 2007–2008، ارتفع مؤشر أسعار الأغذية بشكل حاد وبلغ ذروته في يونيو/حزيران 2008. وبعد أن تراجع في النصف الثاني من عام 2008، عاد إلى الارتفاع مجدداً في منتصف عام 2009 ثم شهد فورة في النصف الثاني من عام 2010. وعلى الرغم من أن مؤشر أسعار الأغذية لم يرتفع أكثر من هذا الحدّ في عام 2011، فهو ما زال أعلى من الذروة التي وصل إليها في يونيو/حزيران 2008.

[2] يستند هذا الجزء إلى المعلومات المتاحة في عدد مايو/أيار 2011 من *راصد أسعار الغذاء العالمي*، وفي عدد يونيو/حزيران 2011 من *نشرة توقع الأغذية* العالمية وفي عدد يونيو/حزيران من *توقعات الأغذية* وفي تحديث يونيو/حزيران *لحالة الأغذية في العالم*.

الشكل 2: مؤشر منظمة الأغذية والزراعة الشهري لأسعار الأغذية، يناير/كانون الثاني 2007– مايو/أيار 2011

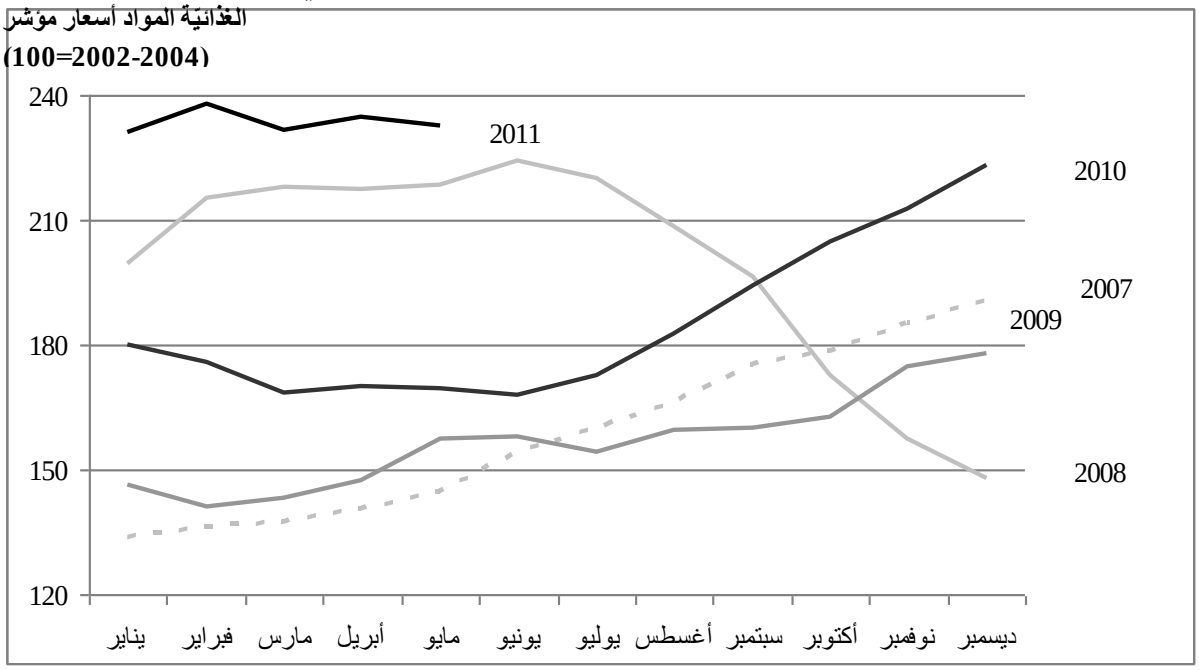

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2011، حالة الأغذية في العالم، مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية لشهر يونيو/حزيران 2011. وهي متوفّرة على http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/en/

5– وبحلول شهر يناير/كانون الثاني 2011، ارتفعت أسعار الحبوب والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم إلى المستوى الذي كانت عليه تقريباً في خلال أزمة أسعار الأغذية للفترة 2007–2008 بل إن سعر السكّر كان أعلى (الشكل 3). وقد استمر مؤشر أسعار اللحوم في الارتفاع في حين حافظت مؤشرات أسعار السلع الأخرى على مستواها أو شهدت تراجعاً طفيفاً في الأشهر الأخيرة، باستثناء مؤشر أسعار السكر الذي هبط بشكل ملحوظ.

الشكل 3: مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، مايو/أيار 2000– مايو/أيار 2011

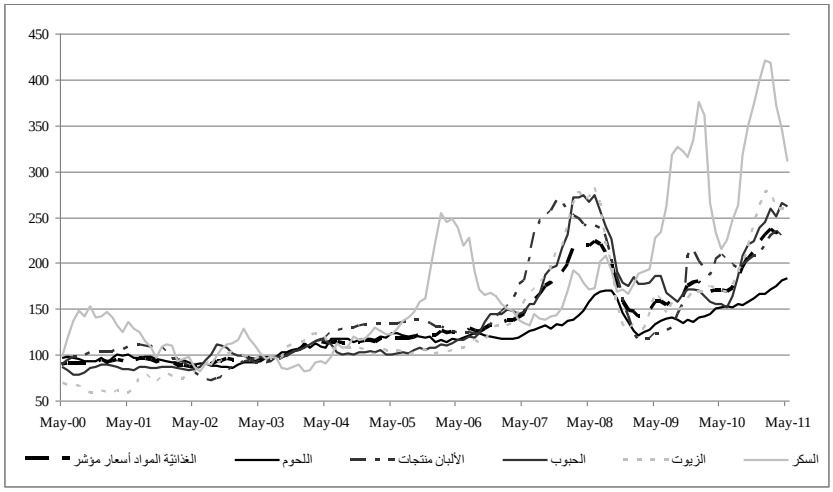

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية في العالم، مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية لشهر يونيو/حزيران 2011. وهي متوفّرة على http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/en/

6- ووفقاً *لنشرة التوقعات الزراعية 2010-2019* الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- منظمة الأغذية والزراعة 2010)، فإن من المنتظر أن تكون الأسعار الحقيقية للسلع خلال العقد المقبل أعلى في المتوسط ممّا كانت عليه في الفترة 2000-2009. وتتضمن العوامل الكامنة وراء أسعار السلع الزراعية الأعلى المتوقعة ارتفاع تكاليف الطاقة، وازدياد الطلب من جانب البلدان النامية الصاعدة إضافة إلى تنامي إنتاج الوقود الحيوي من المواد الأولية الزراعية.

جيم - تزايد القلق بشأن تقلّب الأسعار

7- أدّى التقلّب المفرط في أسعار السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة الأخيرة إلى قلق كبير. وتُعتبر تقلّبات الأسعار سمة طبيعية وشرطاً أساسياً على السواء لعمل السوق التنافسية. وتكمن ماهية نظام الأسعار في أنه حالما تصبح سلعة ما نادرة، يرتفع سعرها ممّا يؤدي إلى تراجع في استهلاك هذه السلعة وزيادة في الاستثمار في إنتاجها. غير أن كفاءة نظام الأسعار تبدأ بالتفكّك في ظل التقلّب المفرط في الأسعار، إذ أن عدم اليقين يولّد مخاطر استثمارية أعلى.

8- وتضر حالات ارتفاع الأسعار بالأمن الغذائي على المدى القصير لأنها تقوّض القدرة الشرائية لدى المستهلكين. وعلاوة على ذلك، قد يفضي عدم اليقين المرتبط بتقلّب الأسعار إلى انخفاض الاستثمارات الزراعية إذ يتردّد المزارعون بتخصيص مواردهم في سياق إيرادات غير أكيدة. وبالتالي، فإن مفاعيل استجابة العرض المتأتية عن ارتفاع الأسعار يمكن أن تتعطل.

9- ويتّضح من البيانات المتعلّقة بتقلّب الأسعار على امتداد فترة أطول (بدءاً من عام 1975) أن ظاهرة شدة تقلّب الأسعار، كتلك التي حدثت مؤخراً، لا تختلف كثيراً عن التجارب السابقة (الشكل 4). وفي حقيقة الأمر، ليست فترات التقلّب الشديد في الأسعار أمراً جديداً في مجال الزراعة، ولكن ثمة مخاوف من أن يتفاقم تقلّب الأسعار من حيث تواتره، وحدّته، ونطاقه.

الشكل 4: التقلّب السنوي التاريخي في الأسعار الدولية للحبوب، 1957-2009

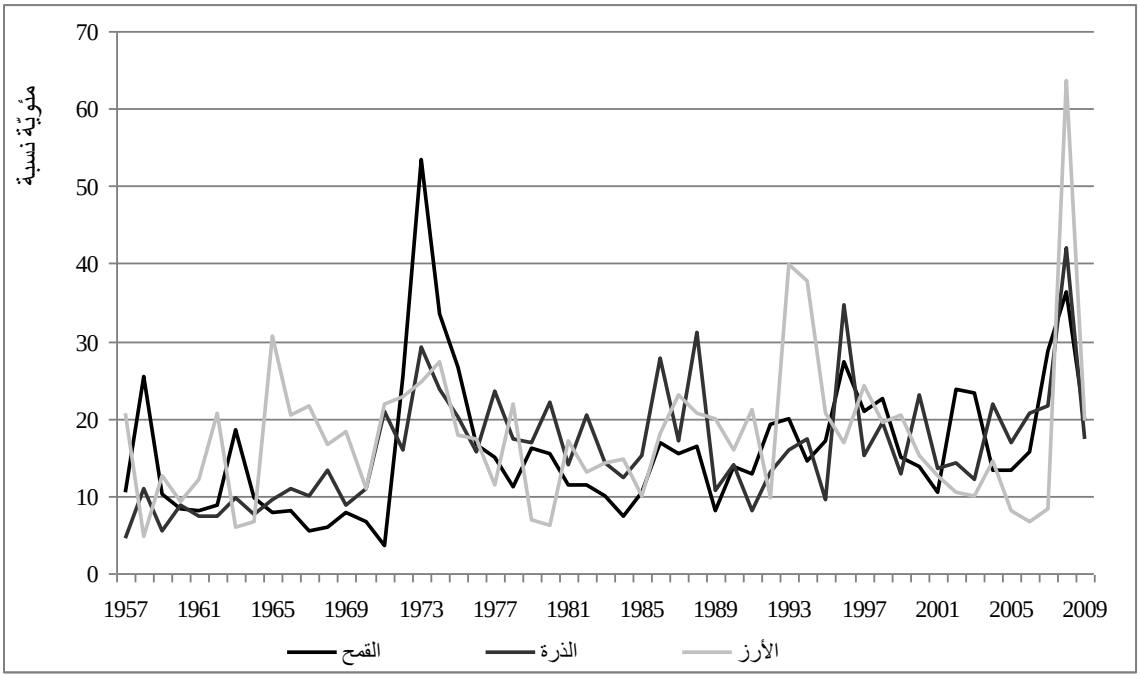

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي– منظمة الأغذية والزراعة، 2010، *نشرة التوقعات الزراعية 2010-2019 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة*.

ملاحظات: يمكن التنبؤ ببعض تغيرات الأسعار (مثل التغير الموسمي، ودورات الأعمال أو التصرفات الاتجاهية الأخرى). ويبيّن الشكل معامِل تغير الأسعار بعد حذف المكوِّن القابل للتنبؤ من القيم المرصودة (للاطّلاع على التفسيرات، أنظر نشرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2010، ص.57، الحاشية 5). وتشير القيم القربية من الصفر إلى تقلّب منخفض بينما تشير القيم الأعلى إلى تقلّب أكبر.

دال – الأسعار المحلية للأغذية[3]

10– تجدر الإشارة إلى أن الأسعار لا تنتقل بشكل تام من الأسواق الدولية إلى الأسواق المحلية؛ غير أنه يبدو أن الأسعار الدولية المرتفعة للحبوب انتقلت في الأشهر الماضية إلى الأسعار المحلية في العديد من البلدان المستوردة.

11– ويوفّر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة معلومات محدّثة عن أسعار الحبوب بالجملة والمفرّق في العديد من البلدان النامية. ويشير عدد أبريل/نيسان من راصد أسعار الأغذية العالمية إلى أن أسعار الحبوب عادت للارتفاع مجدداً في عدة بلدان نامية وباتت تشكّل مصدراً للقلق في بعض الأقاليم. وفي خلال السنتين الأخيرتين (من فبراير/شباط 2009 إلى فبراير/شباط 2011)، كانت الأسعار منخفضة ومستقرة في أفريقيا الغربية وأفريقيا الجنوبية. غير أن أقاليم أخرى، بما فيها آسيا وكمنولث الدول المستقلة وبعض البلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، شهدت أسعاراً

[3] يتضمّن هذا الجزء معلومات متوفّرة في عدد أبريل/نيسان 2011 من راصد أسعار الأغذية العالمية.

مرتفعة و/أو متصاعدة للحبوب بالمفرّق أو بالجملة في خلال السنتين الأخيرتين. وفي بعض بلدان آسيا، مثل الهند وإندونيسيا وبنغلاديش وفييت نام، وبلدان عديدة في كومنولث الدول المستقلة، كانت أسعار الحبوب دون الذرة التي بلغتها في عام 2008.

هاء – استجابة منظمة الأغذية والزراعة لارتفاع الأسعار وتقلّبها

12– قامت منظمة الأغذية والزراعة، بصفتها منظمة رائدة في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، بعددٍ من النشاطات بشأن تقلّب أسعار الأغذية وعواقبه.

13– وترصد المنظمة أسعار الأغذية وتقلّب الأسعار في الأسواق الزراعية الوطنية والعالمية وتنشر المعلومات والتحاليل بشأنها من خلال مجموعة من الوسائط، بما فيها المطبوعات التي تعتمد عليها هذه الوثيقة في مراجعها، والموقع الشبكي للمنظمة، والكتب التقنية، والمنتديات الدولية، والمقابلات الإعلامية. وقد أصبحت هذه المنتجات الإعلامية النقطة المرجعية العالمية للاطّلاع على التطوّرات في الأسواق العالمية للأغذية. وهي تساهم أيضاً بشكل مباشر في خفض التقلّب في الأسعار من خلال تزويد الأسواق والحكومات بمعلومات دقيقة وعبر تعزيز شفافية السوق. وازدادت تحليلات منظمة الأغذية والزراعة في الفترة 2007–2008 وتكثّفت في ظلّ التطوّرات الحالية في الأسواق.

14– وقد وضعت المنظمة دليلاً للتدابير الضرورية لوضع السياسات والبرامج على المستوى القطري من أجل التصدّي لارتفاع أسعار الأغذية[4]. ويتناول هذا الدليل المزايا والعيوب في ثلاثة أنواع من التدابير الهادفة إلى الحدّ من تعرّض البلدان النامية إلى تقلّب الأسعار الدولية وإلى تخفيض قابلية تأثرها بمفاعيله: (1) التدابير المتّصلة بالاقتصاد الكلي وبالتجارة، (2) التدابير الآيلة إلى دعم المنتجين و(3) التدابير الآيلة إلى دعم المستهلكين.

15– وعلاوة على ذلك، عقدت المنظمة حتى هذا التاريخ من عام 2011 مشاورات إقليمية فرعية في آسيا (20 بلداً)، وغرب أفريقيا (8 بلدان)، وشمال أفريقيا (8 بلدان) والمحيط الهادي (14 بلداً)، ومن المتوقّع عقد مشاورات إضافية في آسيا الوسطى والشرقية، ومنطقة الكاريبي، وآسيا الوسطى، وأميركا الوسطى والجنوبية، والشرق الأدنى. وقد حضر هذه الندوات، التي كانت تهدف إلى بناء قدرات صانعي السياسات للاستجابة إلى تقلبّ الأسواق، مسؤولون حكوميون كبار من وزارات الزراعة والمالية والتخطيط إلى جانب ممثلين عن برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية وشركاء إنمائيين آخرين.

[4] منظمة الأغذية والزراعة. 2011. دليل تدابير السياسات والبرامج على المستوى القطري من أجل التصدّي لارتفاع اسعار الأغذية. متوفّر على : http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/ISFP/revisedISFP_guide_web.pdf.

16- وعُقِد اجتماع استثنائي مشترك ليوم واحد بين الدورات للجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب وللجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز في 24 سبتمبر/أيلول 2010 في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة لمناقشة المخاوف إزاء الارتفاع المفاجىء في الأسعار الدولية للقمح الذي بدأ في منتصف عام 2010. وكان هدف ذلك الاجتماع هو تشاطر المعلومات والتحليلات بشأن التوقعات الأخيرة في العرض والطلب للحبوب الرئيسية وتوفير إطار مؤسساتي حيادي يسمح لمستوردي ومصدّري الحبوب إجراء مناقشات بنّاءة حول الاستجابات الملائمة إزاء وضع السوق وحول مستقبل الاقتصاد العالمي للحبوب.

ثالثاً- نقص التغذية وأسبابه

ألف - الاتجاهات في نقص التغذية[5]

17- وفقاً لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة فقد انخفض عدد ناقصي التغذية في العالم إلى 925 مليون شخص في عام 2010 بعد أن بلغ ذروته في عام 2009 حينما وصل إلى 1.023 مليار، وذلك نتيجة لتحسّن آفاق الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار السلع الغذائية (الشكل 5أ). وعلى الرغم من هذا الانخفاض المحمود في الجوع في العالم، يظلّ عدد ناقصي التغذية مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، حيث أنه يمثل ثاني أعلى عدد لناقصي التغذية في التاريخ المدوَّن[6].

18- ويشكّل الانخفاض الذي حصل في عام 2010 انحساراً للاتجاه الصعودي الذي لوحظ منذ الفترة 1995-1997. وفي حقيقة الأمر، وبعد حدوث انخفاض مطّرد، وإن كان بطيئاً، خلال الفترة من 1970-1971 إلى الفترة 1995-1997، شهدت السنوات التالية زيادة تدريجية في عدد ناقصي التغذية في العالم. وقد تسارع الاتجاه الصعودي تسارعاً حاداً في عام 2008 أثناء أزمة أسعار الأغذية. وارتفع عدد ناقصي التغذية بشكل ملحوظ في سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية ولاستمرار الارتفاع في أسعار الأغذية في الأسواق المحلية لكثير من بلدان الأقاليم النامية.

19- وعلى الرغم من الزيادة في العدد المطلق لناقصي التغذية ما بين الفترة 1995-1997 وعام 2009، إستمر هبوط نسبة السكان ناقصي التغذية في العالم النامي[7]، وإن كان ببطء شديد، حتى بعد الفترة 1995-1997، ثم عادت هذه النسبة وارتفعت في كلّ من عام 2008 و2009 (الشكل 5ب). وبحلول عام 2010، كانت نسبة قدرها 16 في المائة من السكان في البلدان النامية تعاني من نقص التغذية، وهو ما شكل انخفاضاً عن نسبة 18 في المائة المسجلة عام 2008،

[5] يمكن الإطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً للاتجاهات في نقص التغذية في العالم وأثر الأزمة على الأمن الغذائي العالمي في تقرير منظمة الأغذية والزراعة. 2010. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. روما. متوفّر على: http://www.fao.org/publications/sofi/en/.

[6] تعود تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى الفترة 1969-1971.

[7] 98 في المائة من ناقصي التغذية في العالم يعيشون في بلدان الأقاليم النامية.

غير أنها مع ذلك أعلى من الغاية التي حدّدها الهدف الإنمائي 1 من الأهداف الإنمائية للألفية والذي يقضي بخفض نسبة ناقصي التغذية خلال الفترة بين عامي 1990 و2015 بمقدار النصف بحيث تبلغ 10 في المائة.

20- وعلى الرغم من أن غالبية ناقصي التغذية في العالم (578 مليون نسمة) يعيشون في إقليم آسيا والمحيط الهادي، يوجد أعلى معدل انتشار لنقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الفترة 2005-2007 (وهي أحدث فترة تتوافر عنها معلومات كاملة حسب كلّ بلد)، كان معدّل انتشار نقص التغذية 30 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة مع 16 في المائة في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وقد شهدت أقاليم أخرى معدّلات انتشار أدنى.

الشكلان 5 أ و5 ب: العدد الإجمالي لناقصي التغذية في العالم ونسبة السكان ناقصي التغذية في الأقاليم النامية، من 1969-1971 حتى 2010

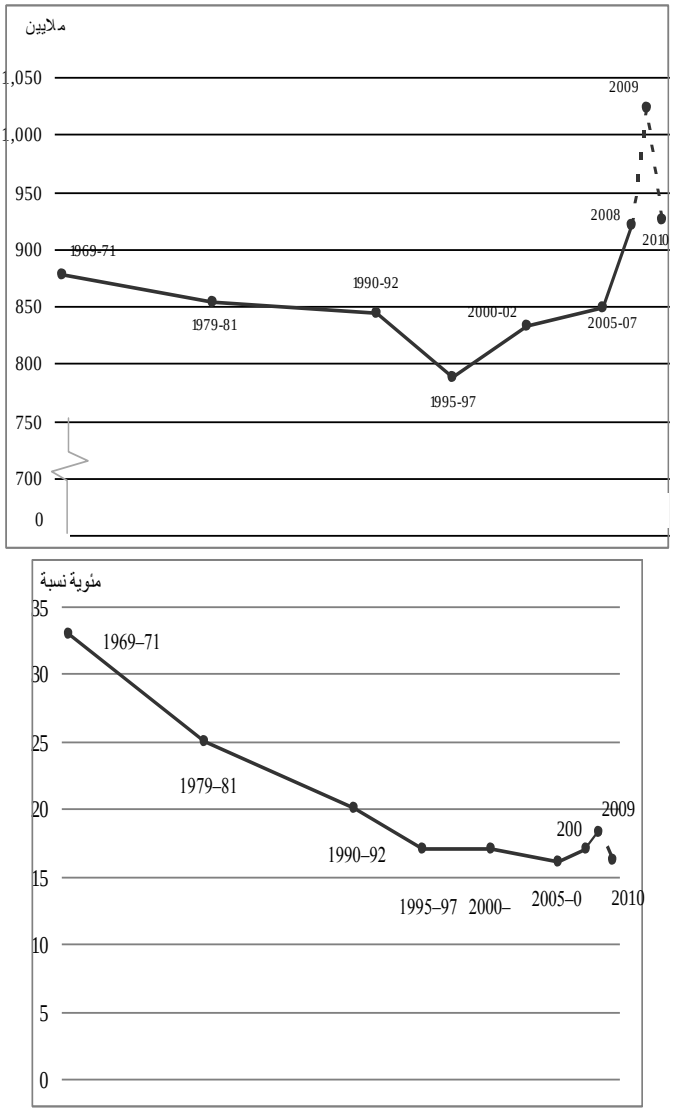

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة 2010. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: التصدّي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة* ، روما–إيطاليا. متوفّر أيضاً على: http://www.fao.org/publications/sofi/en

ملاحظات: الأرقام الخاصة بسنتي 2009 و2010 هي تقديرات لمنظمة الأغذية والزراعة بمساهمة من إدارة البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأميركية. وترد تفاصيل كاملة عن المنهجية في الملاحظات الفنية (المتاحة على الموقع www.fao.org/publications/SOFI/en)

باء – هشاشة الأمن الغذائي إزاء الصدمات

21– لقد سلّطت أحداث السنوات القليلة الماضية الضوء على هشاشة الأمن الغذائي العالمي إزاء الصدمات الكبرى سواء في الأسواق الزراعية العالمية أو في الاقتصاد العالمي ككل. فقد أدّت أزمة أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية التي تلتها إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى شرائح كبيرة من السكان في كثير من البلدان النامية، ممّا أدّى إلى تقليص قدرة هذه الشرائح على الحصول على الغذاء تقليصاً شديداً وقوّض بالتالي أمنها الغذائي.

22– وجاء ارتفاع أعداد ناقصي التغذية في العالم في عام 2008 كنتيجة فورية للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية (أنظر الشكلين 1 و3). كما كان للأزمة المالية وللانكماش الاقتصادي في عام 2009 تأثير كبير على القدرة على الحصول على الغذاء بسبب الانخفاض في الدخل، ممّا أدّى إلى زيادة حادة في مستويات التغذية في العالم في عام 2009. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي على صعيد العالم قد شهد انكماشاً من حيث تعادل القدرة الشرائية في عام 2009 (الشكل 6). وعلى الرغم من أن الاقتصادات المتقدّمة تأثرت بشكل أكبر من الاقتصادات في البلدان النامية، إلاّ أن معدلات نمو نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي شهد تراجعاً أو بقي على حاله في جميع الأقاليم النامية في العالم. على أن هذا التغيير كان أقلّ وقعاً في البلدان النامية في آسيا حيث بقي، ورغم تراجع معدّل النمو، مرتفعاً نسبياً مقارنة بالمعدّل الذي كانت تشهده أقاليم أخرى[8]. وبحلول عام 2010، دعمت بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي والزيادات الملحوظة في معدّلات النمو الاقتصادي الانخفاض في أعداد ناقصي التغذية في العالم التي تمت الإشارة إليها أعلاه. ففي الأقاليم النامية، إرتفع نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القدرة الشرائية) من نسبة دون 2 في المائة في عام 2009 إلى حوالى 7 في المائة في عام 2009. وتؤكد أرقام الفصل الأول من عام 2011 استمرار هذا الانتعاش.

[8] صندوق النقد الدولي، 2011. *قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم*. متوفّر على http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/weodata/index.aspx. ومجموعات البلدان هي المجموعات المعتمدة في صندوق النقد الدولي.

الشكل 6: معدلات نمو نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي في تعادل القدرة الشرائية حسب الإقليم، 2007-2011

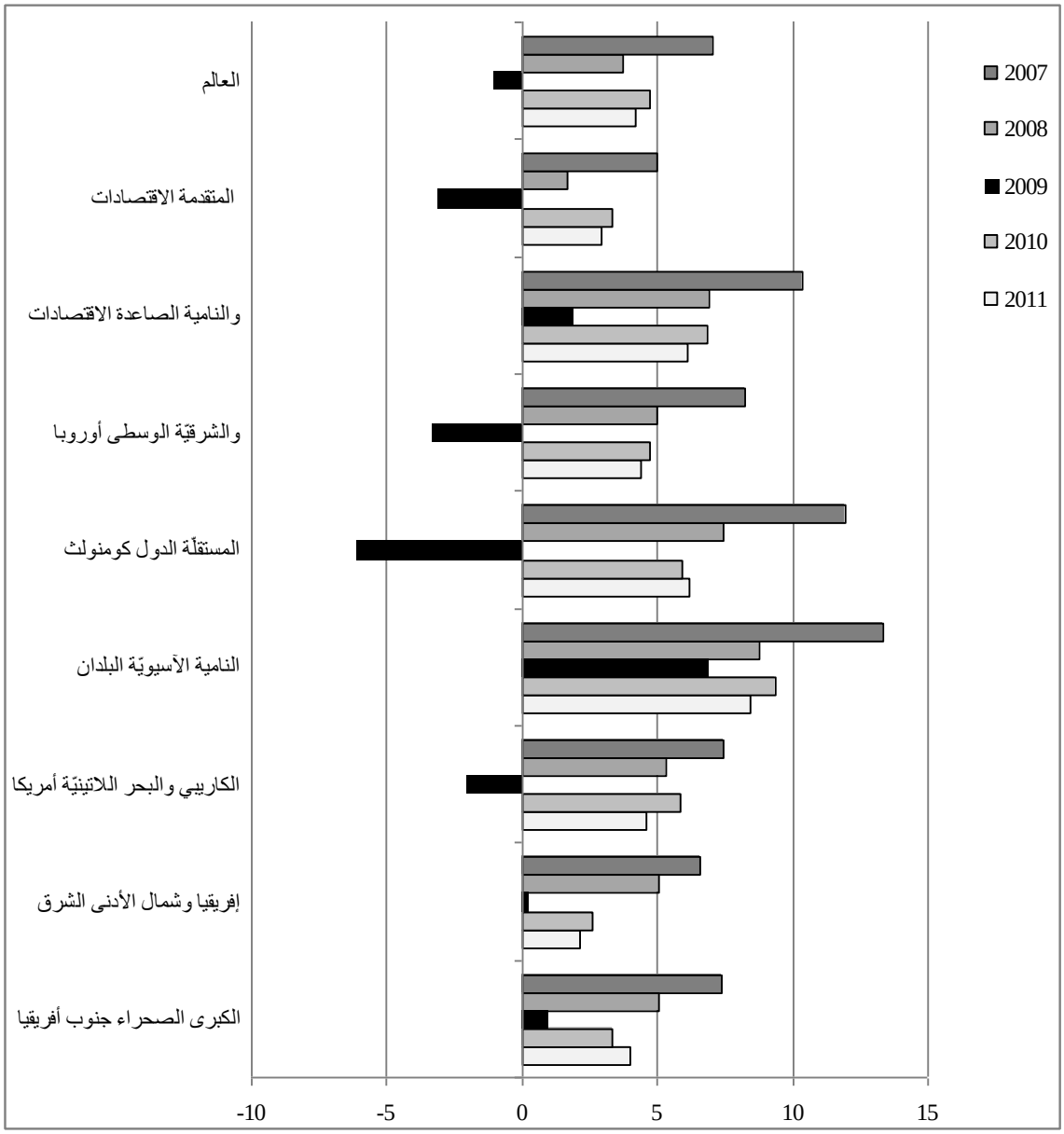

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2011. *قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية في العالم*.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/weodata/index.aspx.

ملاحظات: مجموعات البلدان هي المجموعات المعتمدة في صندوق النقد الدولي. وحُسِب المجموع العالمي من قبل الكتّاب. وتتضمن الأرقام التقديرات الأخيرة الصادرة في أبريل/نيسان 2011.

جيم – حالات الطوارئ في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في مجال الأغذية

23– يمكن للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ من فعل الإنسان أن تهدّد حالة الأمن الغذائي للأشخاص الذين يتمتعون عادة بالأمن الغذائي كما قد تزيدها سوءاً بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا عديمي الأمن الغذائي أصلاً قبل حالة الطوارىء. وتستضيف منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، ومنظمات دولية أخرى، والمجتمع المدني وأطراف آخرين ذات الصلة، النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وهو يرصد باستمرار حالة الطلب والعرض في مجال الأغذية في العالم كما يوفّر الإنذار المبكر بشأن الأزمات الغذائية الحادة في فرادى البلدان.

24– وكما يبيّن الشكل 7، فقد ارتفع عدد حالات الطوارىء في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة غذائية منذ منتصف الثمانينات. ويُعزى جزء من هذا الارتفاع، وليس كله، إلى تزايد عدد البلدان التي بلّغت عن هذه المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان قد تشهد أكثر من حالة طوارئ واحدة خلال سنة معيّنة. ويبدو أن تواتر حالات الطوارىء من فعل الإنسان قد ارتفع منذ منتصف الثمانينات، وبصورة خاصة في أفريقيا، وأن معظمها يُعزى إلى النزاعات. وكذلك، يبدو أن وتيرة الكوارث التي تبدأ بشكل مفاجىء تتّجه إلى التصاعد منذ منتصف التسعينات. وكان إقليم أفريقيا هو الإقليم الذي شهد أكبر عدد من حالات الطوارىء الغذائية، يليه إقليم آسيا.

الشكل 7: عدد حالات الطوارىء في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة غذائية، حسب النوع 1982–2010

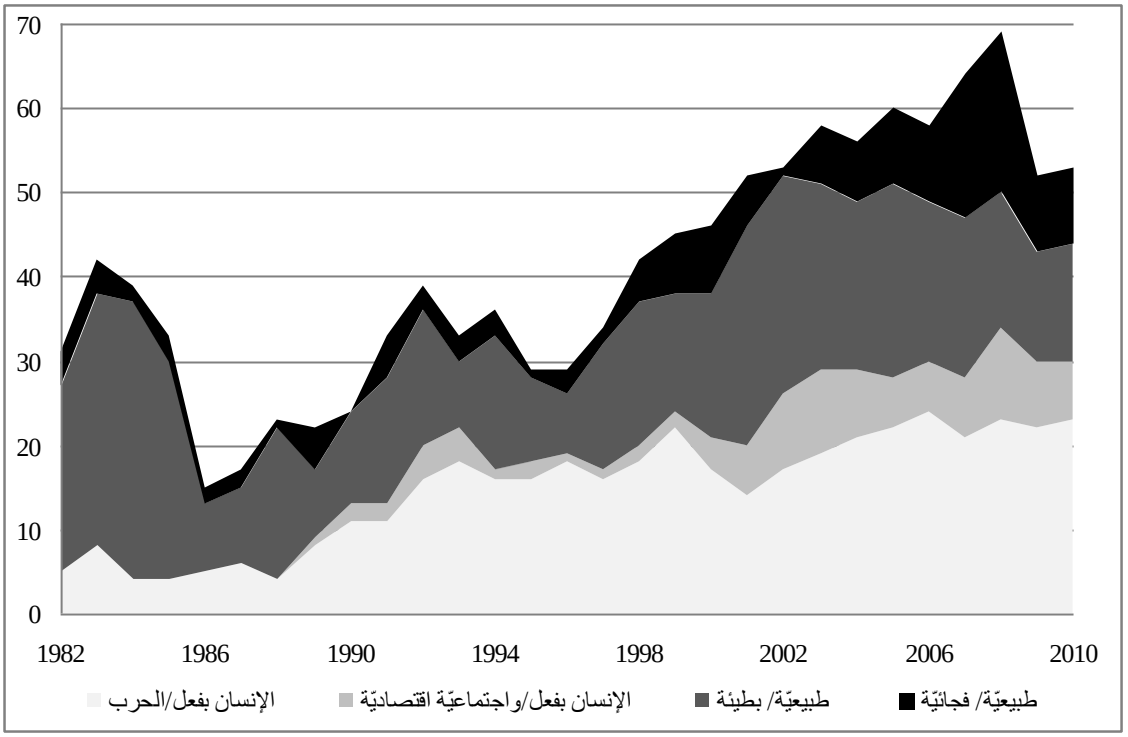

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2011. للحصول على المزيد من المعلومات المفصّلة، يُرجى مراجعة تقرير منظمة الأغذية والزراعة، 2011. *توقعات المحاصيل وحالة الأغذية*، مارس/آذار، روما.

25- وتماماً مثلما لا تختفي على الفور تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الجوع عندما تعود الأسعار إلى الاستقرار ويعود النمو الاقتصادي إلى الانتعاش، فإن آثار الأزمات على الأمن الغذائي قد تستمر أيضاً مدة طويلة بعد أن تكون جهود الإغاثة والانعاش قد بدأت. وتواجه البلدان التي تمرّ بأزمة طويلة الأمد حالة بالغة الصعوبة، تتّسم بالكوارث الطبيعية و/أو النزاعات المتكرّرة، وطول مدة الأزمات الغذائية، وانهيار سبل المعيشة، وعدم كفاية القدرة المؤسسية على التصدّي للأزمات[9].

رابعاً- إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها[10]

ألف - الاتجاهات العالمية، 2010-2011[11]

26- كما يبيّن الشكل 8، وبدءاً من عام 2008، يبدو أن الأسواق الدولية للمواد الغذائية والسلع الزراعية قد بدأت تشهد بعض التغيّرات. وتشير المؤشرات الرئيسية للإنتاج والاستهلاك والتجارة المتأتية عن تقديرات أوّلية إلى تباطؤ النمو العالمي. ووفقاً للتقديرات التي كانت متاحة في أبريل/نيسان 2011، تباطأ النمو في الرقم الدليلي العالمي لإنتاج الأغذية (بالأسعار الثابتة) إلى نحو 1،5 في المائة في عام 2009 وإلى 0،2 في المائة في عام 2010، وذلك بعد حدوث زيادتين ملحوظتين بنسبة 2،7 في المائة في عام 2007 و4،5 في المائة تقريباً في عام 2008. وقد تأثرت الزراعة في العالم بصدمات مناخية من قبيل الجفاف الذي ضرب الاتحاد الروسي في صيف 2010، مما أدّى إلى انخفاض هائل في إنتاج البلد من القمح وصادراته منه، وإلى تراجع المحاصيل في الولايات المتحدة الأميركية. وكذلك، تباطأ النمو في استهلاك المواد الغذائية في العالم في عام 2007، بعد أن كان يتزايد بمعدل يتجاوز 2 في المائة سنوياً، وانخفض إلى مستوى متدنٍ جداً حتى بلغ 1،2 في المائة في عام 2010. وهذا يشير إلى نمو هامشي جداً لنصيب الفرد الواحد من الاستهلاك العالمي للأغذية في عام 2010. أما النمو في التجارة فقد تراوح بين 4 و6 في المائة سنوياً قبل عام 2008 ولكنه تراجع منذ ذلك الحين إلى نسبة تتراوح بين 2 و3 في المائة.

---

[9] منظمة الأغذية والزراعة، 2010. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في* ظل الأزمات الممتدة. روما، إيطاليا. متوفّر على http://www.fao.org/publications/sofi/en

[10] يستخدم هذا الجزء الأرقام الدليلية لإنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها لتلخيص البيانات المتوفّرة. أما الاتجاهات فهي إرشادية وخاضعة للقيود. وحُسبت الأرقام الدليلية استناداً إلى أحجام الإنتاج والاستهلاك والتجارة المرجحة بالأسعار الثابتة باستخدام متوسط الأسعار المرجعية الدولية أثناء الفترة 2004-2006. ولا تشمل الأرقام الدليلية للإنتاج الأعلاف والبذور. واستُمدت الأرقام الدليلية للاستهلاك من تقديرات استخدام المواد الغذائية في حين أن الأرقام الدليلية لصادرات وواردات الأغذية تشمل التجارة داخل الأقليم. ومن بين السلع المشمولة: القمح، والحبوب الخشنة، والأرز، والجذور والدرّنيات (للبلدان النامية)، والبذور الزيتية، والزيوت النباتية، واللحوم، ومنتجات اللبان.

[11] للحصول على المزيد من المعلومات عن الاتجاهات في إنتاج المواد الأغذية والسلع الزراعية واستهلاكها وتجارتها، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- منظمة الأغذية والزراعة، 2010، *نشرة التوقعات الزراعية 2010-2019 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة*. والعمل المقدَّم هنا يستخدم تقنيات النماذج ذاتها المستخدمة في المطبوعة المذكورة.

الشكل 8: النمو السنوي في إنتاج الأغذية واستهلاكها وتجارتها، 2001-2010

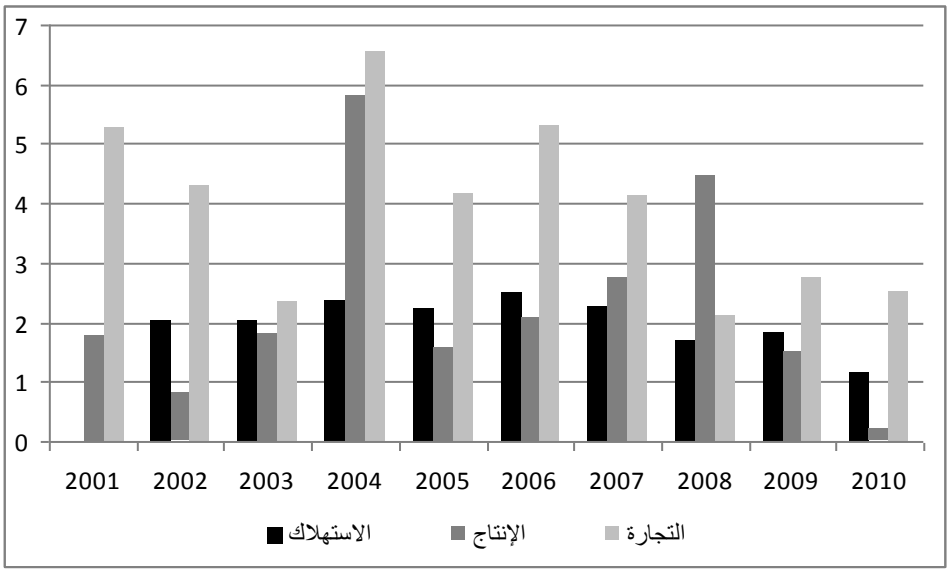

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملاحظة: تحسب التقديرات باستخدام المؤشرات مع 2004-2006=100

باء – الاتجاهات الإقليمية، 2000-2010

27- تخفي الصورة العالمية فوارق مهمة في الاتجاهات الاقليمية التي تشير إلى تنوع في الاستجابات بين الأقاليم المختلفة في السنوات الأخيرة. ويستعرض القسم التالي الاتجاهات الإقليمية في نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية، والاتجاهات الكامنة في الإنتاج والواردات والصادرات التي تحدّد توفّر الأغذية على الصعيد الوطني. ويرد ذكر المجموعات حسب ترتيبها الجغرافي وليس حسب ترتيبها الأبجدي لغايات التحليل[12].

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

28- سُجِّل النمو الأسرع الثاني لنصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية الأساسية في خلال السنوات العشر الأخيرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الشكل 9). إلا أن النمو في نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك تباطأ منذ عام 2008،. وكذلك شهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي النمو الأقوى في إنتاج الأغذية في العقد الأخير. وكانت تجربة الإقليم في خلال الأزمتين مختلطة مع تراجع الإنتاج بسبب عوامل مرتبطة بالطقس في عام 2008 وانتعاش في عامي 2009 و2010. كما سجّلت الصادرات نمواً ملحوظاً في هذه الفترة. وبفضل الأداء التصديري القوي من جانب بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث تضاعفت تقريباً صادرات الأغذية خلال العقد المعني، تزايدت

[12] إن المجموعات الإقليمية المستخدمة في هذا القسم هي المجموعات ذاتها التي استخدمت في *نشرة التوقعات الزراعية 2011-2020 الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي- منظمة الأغذية والزراعة*.

أهمية هذا الإقليم كموّرد للغذاء إلى الأسواق العالمية. ومع ذلك، فقد عانت الصادرات الغذائية للإقليم من الركود من حيث الحجم أثناء أزمة أسعار الأغذية وأثناء الانكماش الاقتصادي.

الشكل 9: مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 2000-2010 (2004-2006=100)

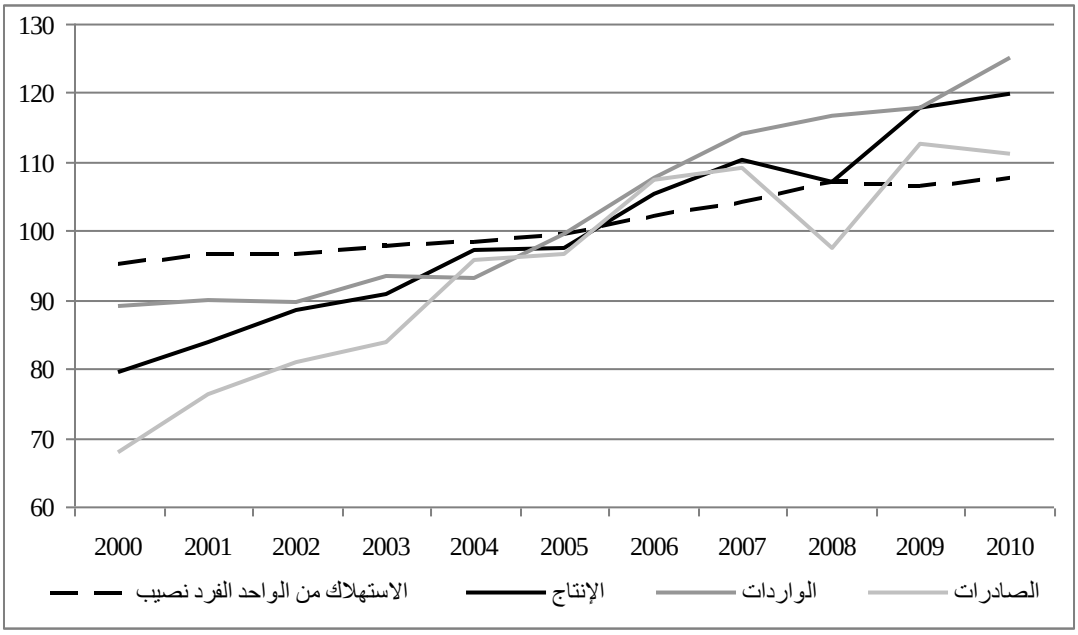

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أمريكا الشمالية

29- ظلّ نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية الأساسية راكداً أو آخذاً في الهبوط في أمريكا الشمالية بين عامي 2000 و2010 (الشكل 10). وسجّل الإنتاج زيادة معتدلة في العقد المذكور بفضل النمو الذي تحقق في الولايات المتحدة الأميركية حيث حفّز انخفاض الدولار القدرة التنافسية. ولكن عرف الإنتاج تراجعاً في عام 2010 بسبب مشاكل مرتبطة بالأحوال الجوية. وقد زادت أحجام الصادرات من أمريكا الشمالية بنسبة بلغت 32 في المائة خلال العقد المذكور ولكن ارتفاع استخدام الحبوب المحلية لإنتاج الوقود الحيوي حدّ من النموّ. وكذلك، إرتفعت الواردات خلال هذه الفترة ولكنها تشهد تراجعاً منذ عام 2007، ممّا يعكس التكاليف المرتفعة نسبياً للواردات في ظلّ قيمة منخفضة للدولار الأمريكي.

الشكل 10 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك المواد الغذائية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أمريكا الشمالية 2000-2010 (2004-2006=100)

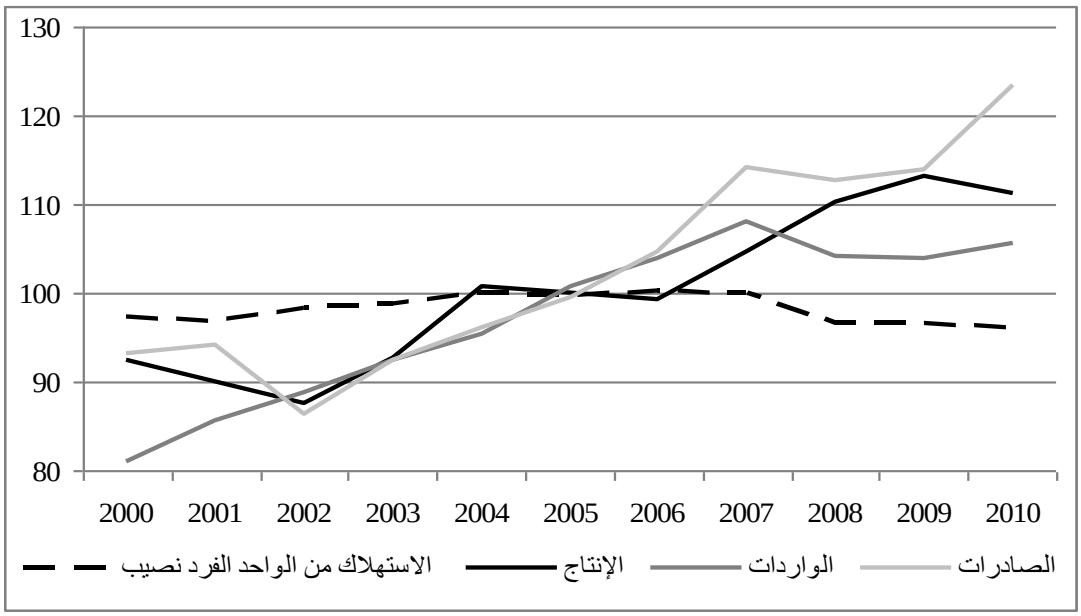

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

كان الإنتاج الزراعي متقلّباً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولكنه يشهد ارتفاعاً منذ عام 2006 فيما ازدادت واردات الأغذية خلال عام 2007 وبقيت الصادرات راكدة رغم تقلّبها خلال الفترة المذكورة (الشكل 11)؛ وقد يؤدي هذا الوضع إلى التوقّع بأن نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك قد ارتفع أيضاً. ولكن هذا لم يحدث في الواقع. إذ لم يرتفع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك في الإقليم سوى بنسبة ضئيلة بين عامي 2000 و2007 وانخفض بعد ذلك أثناء الأزمة المالية وأزمة أسعار الأغذية. ويُعزى هذا الأداء الضعيف إلى عدة أسباب من بينها معدّل النمو السكاني الذي تجاوز معدّل زيادة توفّر الأغذية في الإقليم. وكذلك فإن من المقلق الإشارة إلى أنه خلال العقد الأخير، زاد صافي الواردات الغذائية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالأسعار الثابتة، بأكثر من 60 في المائة، ممّا يعني ضمناً اتساع نطاق العجز في تجارة الأغذية في ذلك الإقليم وزيادة الضغوط على ميزانيات البلدان فيه.

الشكل 11 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أمريكا الشمالية 2000-2010 (2004-2006=100)

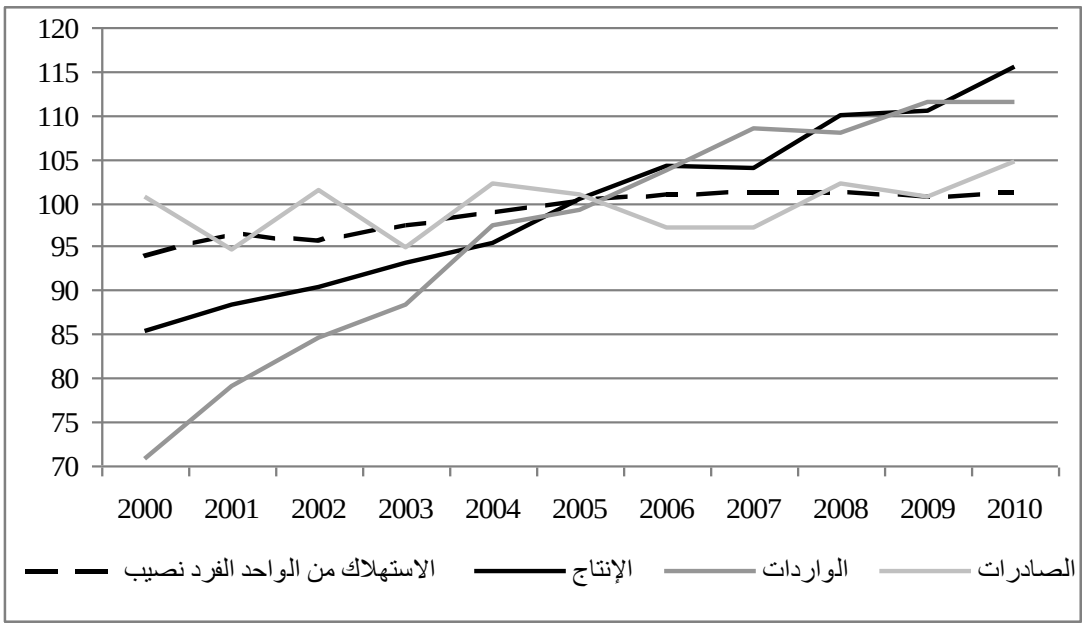

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى

لم تسجل بلدان إقليم أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى نمواً في نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية منذ عام 2007 (الشكل 12)، لا سيما بسبب ارتفاع الأسعار. وقد ازدادت الواردت خلال العقد إنما تراجعت في عام 2010 بسبب ارتفاع أسعار الأغذية في العالم عموماً. وقد نجمت الزيادات في واردات الإقليم عن زيادات في شراء القمح، والأرز، والحبوب الخشنة (للأعلاف)، واللحوم (خاصة الدجاج) ومنتجات الألبان. وكذلك، ارتفعت صادرات الأغذية بعد أن كانت بمستوى متدنٍ جداً. وشهد الإنتاج ركوداً نسبياً في السنوات الأخيرة، لا سيما بسبب قيود موارد الأرض والمياه التي تحد من التوسّع، ليس فقط بالنسبة للمحاصيل إنما أيضاً لمنتجات الحيوانات.

الشكل 12 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أفريقيا الشمالية والشرق الأدنى 2000-2010 (2004-2006=100)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أوروبا الغربية

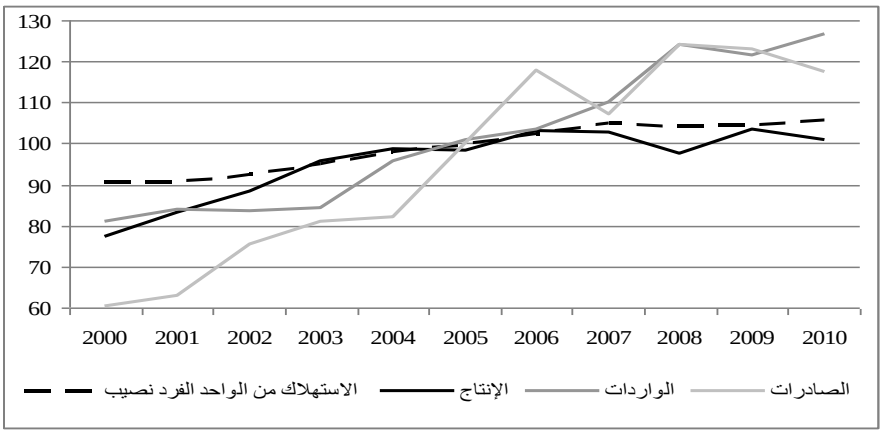

30- ظلّ نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية راكداً أو آخذاً بالهبوط، في العقد الأخير، في أوروبا الغربية حيث حقق المستهلكون عموماً مستوى من التشّبع من السلع المشمولة في هذا التحليل (الشكل 13). وسجّل الإقليم أيضاً النمو الأبطأ من بين جميع الأقاليم من حيث الإنتاج الزراعي في العقد الأخير. ومن بين أسباب هذا النمو البطيء الاصلاحات في السياسة، ولا سيما إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي استُبدل فيها الدعم المباشر للنواتج بتسديدات "مفصولة" عن الإنتاج. كما أن ارتفاع قيمة اليورو ساهم إلى حدّ كبير في تقليص تنافسية القطاع. غير أن معظم الأراضي تُستخدم للإنتاج كما يتزايد تأثير المخاوف البيئية أكثر فأكثر على الإنتاج، ولا سيما المنتجات الحيوانية، ولحم الخنزير بصورة خاصة. وقد ارتفع الإنتاج في أوروبا الغربية في عامي 2007 و2008 تحت تأثير الأسعار المرتفعة وتخفيف متطلبات تجنيب الأراضي في الاتحاد الأوروبي، لكنه تراجع في عامي 2009 و2010 نتيجة لانخفاض الأسعار والأحوال الجوية غير المؤاتية. وقد تراجعت صادرات الأغذية من أوروبا الغربية نتيجة لارتفاع قيمة اليورو، وربما بفعل ازدياد التجارة ضمن الإقليم في ظلّ توسّع الاتحاد الأوروبي.

الشكل 13 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أوروبا الغربية 2000-2010 (2004-2006=100)

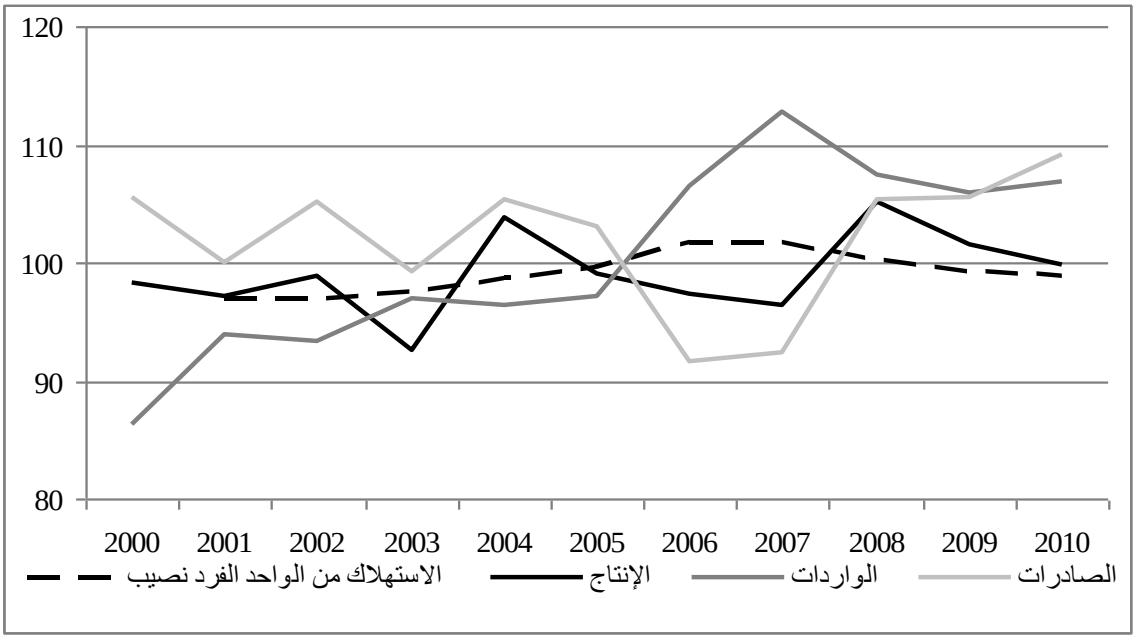

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

ارتفع نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بشكل طفيف في العقد الأخير (الشكل 14). وعلى العكس، شهد إنتاج الأغذية نمواً سريعاً في هذا الإقليم الذي سجّل محاصيل استثنائية في عامي 2008 و2009. إنما أدّى الجفاف الذي تعرّض له الإقليم في عام 2010 إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج المحصولي في الإقليم بعد أكثر من عقد من الركود. وشهد الإقليم بين عامي 2000 و2008 نمواً سريعاً جداً عكس النمو في إنتاج الحبوب، غير

أن الصادرات تراجعت بصورة حادة بسبب الجفاف في عام 2010. وكانت معدّلات ازدياد الواردات ملحوظة خلال الفترة 2000-2009 ولكنها كانت أبطأ بكثير من النشاط التصديري من الإقليم. وإذا استمرّ الإنتاج في النمو بالوتيرة ذاتها، قد يصبح الإقليم مورّداً مهماً للسلع إلى الأسواق العالمية المتنامية.

الشكل 14 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى 2000-2010 (2004-2006=100)

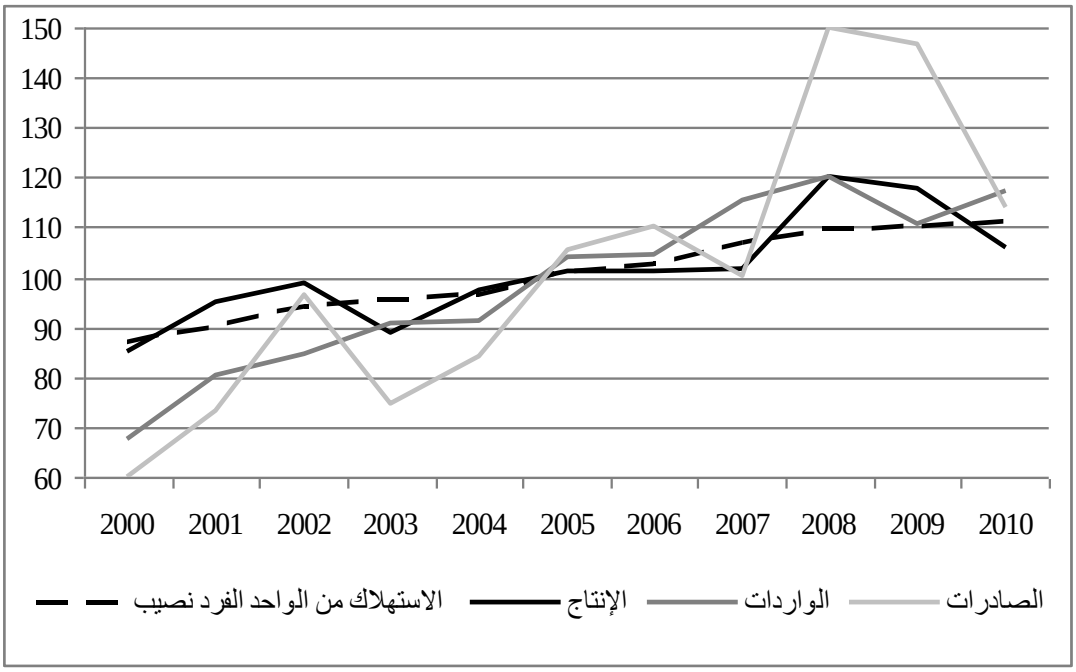

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

آسيا

ازداد نصيب الفرد من استهلاك الأغذية بشكل مستمرّ في آسيا في العقد الأخير (الشكل 15)، نتيجة لنمو اقتصادي قوي ولإنتاج إقليمي مستدام ازداد بمتوسّط يتراوح بين 2 و4 في المائة في السنة طوال العقد، قبل أن يأخذ بالتباطؤ في عامي 2009 و2010. وقد ازدادت التجارة بصورة ملحوظة داخل الإقليم ومع الأقاليم الأخرى كما ارتفعت الصادرات والواردات بوتيرة سريعة. وكان ارتفاع الواردات من آسيا أسرع مما شهده أي إقليم آخر، بحيث زادت من حيث الحجم بنسبة تقرب من 75 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010، بفضل ارتفاع الواردات من البذور الزيتية، والحبوب الخشنة، واللحوم، ومنتجات الألبان. وكذلك، ارتفعت الصادرات من الإقليم بسرعة، لا سيما بفضل النمو في تجارة بعض المنتجات كزيت النخيل، والأرز، واللحوم. وبشكل عام، يبدو أن أرصدة الأغذية تمتّعت بقدرة نسبية على مقاومة الارتفاعات الحادة في الأسعار والانكماش الاقتصادي العالمي، على الرغم من أن من الصعب استنباط استنتاجات قوية نظراً إلى مساحة هذا الإقليم وتنوعه.

الشكل 15 : مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم آسيا 2000-2010 (2004-2006=100)

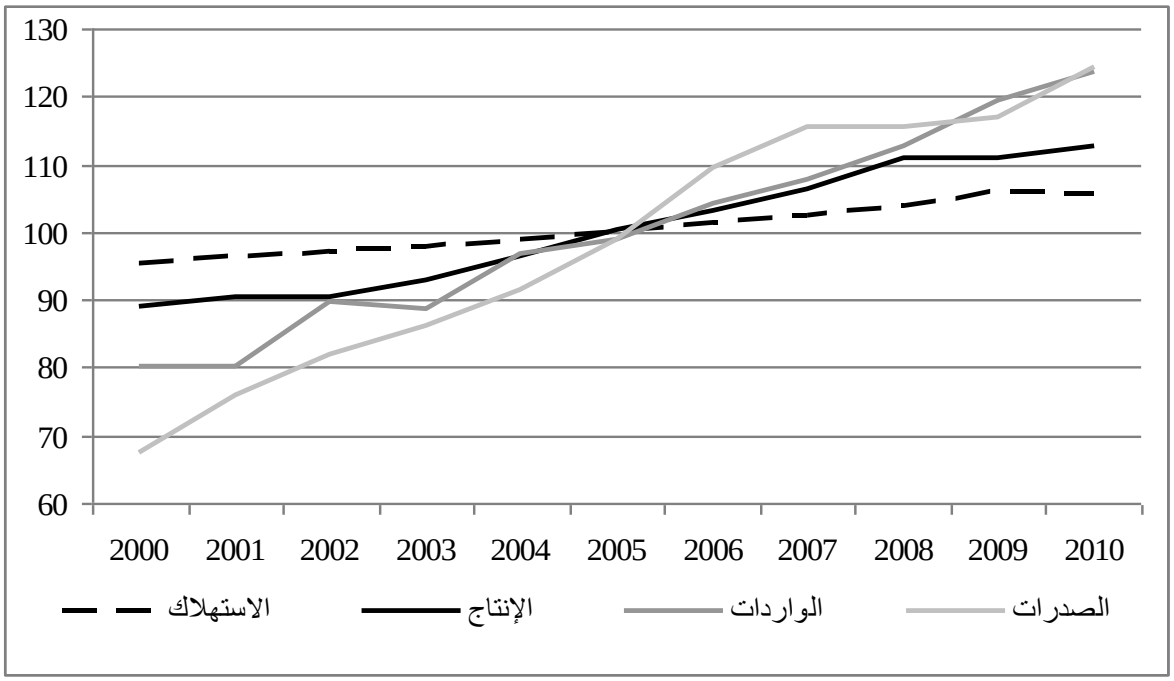

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

أوقيانوسيا

ظلّ نصيب الفرد من استهلاك الأغذية راكداً أو آخذاً في الهبوط في إقليم أوقيانوسيا (الشكل 16)، نتيجة لمستوى عال من التشبّع من الأغذية وبصورة خاصة، في أستراليا ونيوزيلندا اللتين تحدّد الاتجاهات فيهما المتوسط الإقليمي إلى حد ملحوظ. غير أن المفاجئ هو الركود في أحجام الإنتاج والصادرات في هذا الإقليم التي كانت متقلبة إلى حد ما على مدى العقد، وهو ما يرجع عموماً إلى فترات الطقس السيئ. على أن كلّ من الإنتاج والصادرات ارتفع مع ارتفاع الأسعار منذ عام 2006. وقد شهدت الواردات نمواً سريعاً خلال العقد بأكمله وكانت بالتأكيد ذات أهمية في ضمان توفّر كافٍ للأغذية بغية تفادي الانخفاض في نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك.

الشكل 16: مؤشرات نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية وإنتاجها، وحجم الواردات والصادرات لإقليم أوقيانوسيا 2000-2010 (2004-2006=100)

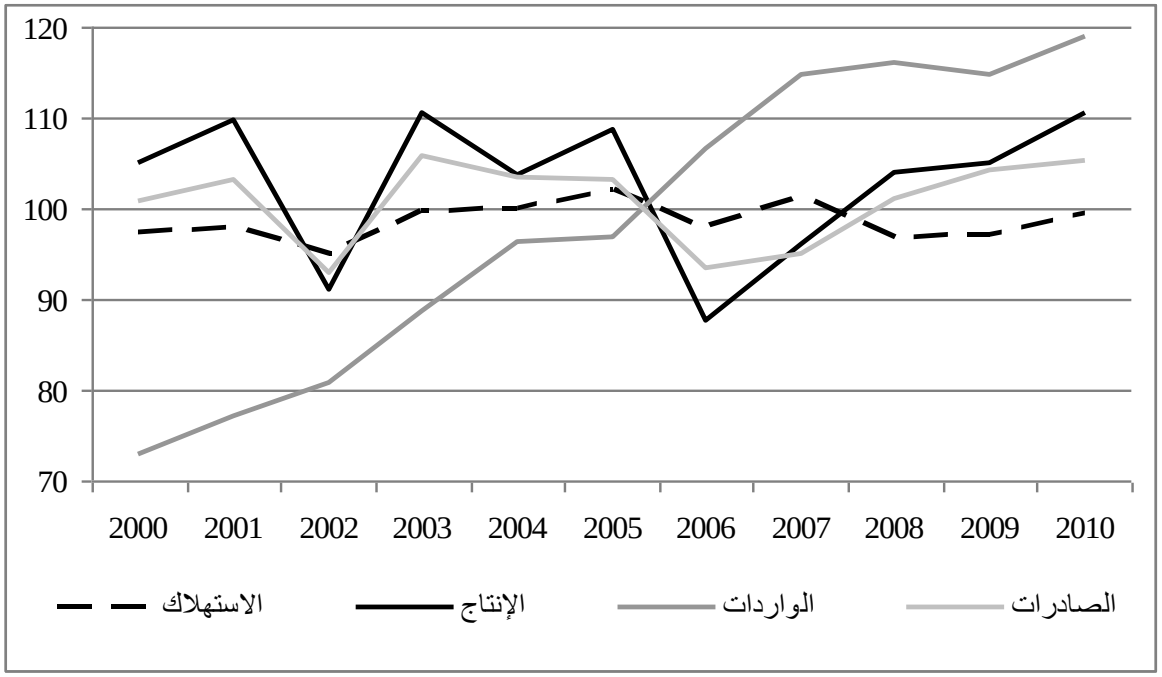

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

خامساً- الاستنتاجات

31- أدّت أزمة أسعار الأغذية في عامي 2007-2008، والتي أعقبتها الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي، إلى دفع عدد ناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2009. وتشير التقديرات إلى أن عدد ناقصي التغذية إنخفض إلى 925 مليون في عام 2010، عندما انخفضت أسعار المواد الغذائية من الذروة التي كانت بلغتها وعندما بدأت الأحوال الاقتصادية العالمية تتحسن.

32- وعادت أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية في العالم إلى الارتفاع مجدداً في منتصف عام 2010، وفي بداية مايو/أيار 2011، كان الرقم الدليلي لأسعار المواد الغذائية أعلى من المستويات الحادة المرصودة في يونيو/حزيران 2008. ووفقاً لنشرة التوقعات الزراعية 2010-2019 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، فإن من المنتظر أن تكون أسعار السلع بالقيمة الحقيقية في العقد المقبل عند مستويات أعلى، في المتوسط، من المستويات التي كانت قد بلغتها في الفترة 2000-2009.

33- ويشكل التقلّب المتزايد للأسعار الدولية للأغذية وتأثيره على الأمن الغذائي سبباً لتفاقم القلق. ومن شأن التنسيق بين البلدان على مستوى السياسات والشفافية الأكبر في الأسواق أن يزيدا من استقرار الأسعار في الأسواق المحلية والدولية على السواء وأن يشكّلا حجر الزاوية في الجهود الآيلة إلى تفادي أزمات مستقبلية.

34- وقد وفّرت تجارب السنوات الأخيرة تذكرة حادة بهشاشة أوضاع المجموعات السكانية المحرومة من الأمن الغذائي إزاء تقلّب أسعار الأغذية والانكماش الاقتصادي وبيّنت كيف يمكن لمستوى غير مقبول أصلاً من انعدام الأمن الغذائي أن يتدهور بسرعة في وجه صدمات مماثلة. وتشير التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الأغذية وتقلّبها إلى أهمية التحرّك على جبهتين: أولاً إنشاء شبكات أمان وبرامج اجتماعية ملائمة لحماية الضعفاء والمحرومين من الأمن الغذائي من الآثار المباشرة للصدمات، مع القيام في الوقت ذاته بتحفيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية. وتظهر حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمارات بشكل ملحوظ في قطاع الزراعة في البلدان النامية من أجل الحث على زيادات مستدامة بيئياً في الإنتاجية، مع تعزيز مساهمة الزراعة في النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر.